

تأثير التحولات الديمقراطية على الموازنة وعلى النفقات العامة

المثال التونسي

بيروت، سبتمبر (أيلول) 2011

تقديم السيدة حبيبة الجلاصي عليّة

المقدمة : التأثيرات المترامنة مع الأزمة ، أو الحلول
الوقتية و دور إدارة المالية في معالجة الأزمة،

المحور الأول : التأثيرات العاجلة أو المباشرة
على قانون المالية الجاري:

* الإجراءات المتخذة قصد مساعدة المؤسسات
المتضررة جرّاء الأحداث التي تزامنت مع الثورة،
* قانون المالية التنقيحي أو التكميلي،

المحور الثاني: التأثيرات الآجلة على:

- * المنوال الجديد للتنمية ،
- * النفقات العامة ،
- * النظام المحاسبي للدولة،

الخاتمة

المقّمة: كيفية معالجة الأزمة

دور الإدارة (مصالح وزارة المالية) في معالجة الأزمة
والتخفيف من انعكاساتها :

1/ تأدية النفقات في آجالها العادية :

* تاريخ 14 جانفي يتزامن مع بداية صرف الرواتب،

* غياب بعض أمري الصرف عن مراكز عملهم،

* تدمير وحرق وإتلاف عديد المراكز المحاسبية

المكلفة بتأدية النفقات،

* تأمين السيولة اللازمة للمحاسبين العموميين
لمجابهة النفقات،

* ضمان تأدية نفقات الجماعات المحلية بالرغم من
عدم توفر السيولة اللازمة،

* إحداث وزارة مكلفة بالتنمية الجهوية.

المحور الأول :التأثيرات العاجلة

1/ إجراءات لمساعدة المؤسسات المتضررة

أ / التمديد في آجال العفو الجبائي الذي اتخذ في 20 مارس 2006 و ينتهي في 31 مارس 2011 بثلاث سنوات بما يسمح للمتخلفين عن إتمام الخلاص في الأجل المحدد من خلاص ما بقي بدمتتهم مع إعفائهم من خطايا التأخير،

← مما ينجرّ عنه تأجيل القيام بإجراءات التتبع
التي يمكن أن تقوم بها خزينة الدولة لاستخلاص
المبالغ التي حل أجلها .

ب / إقرار إجراءات جبائية تمكّن المطالبين بالأداء من
إيداع تصاريحهم الجبائية التي حل أجلها دون خلاص
خطايا التأخير المستوجبة .

إصدار مرسوم ينص على إسناد مساعدات مالية
للمؤسسات التي تضررت جراء الأحداث التي شهدتها
البلاد .

2/ إصدار قانون مالية تكميلي

سعيًا إلى احتواء انعكاسات ونتائج الأحداث على الاقتصاد الوطني كان لا بد من تدخل إضافي من ميزانية الدولة للرفع من الإعتمادات المخصصة لبعض أوجه النفقات :

1/ تعديل الإعتمادات الأولية لميزانية الدولة بهدف الأخذ في الاعتبار التأثير المالي للإجراءات الاستثنائية التي تم إقرارها إثر ثورة 14 جانفي،

2/ ضمان تنفيذ الأولويات التي قامت من أجلها الثورة وهي التشغيل و الأمن و دعم الاقتصاد وتمويله، وتكثيف التدخّل في المجال الاجتماعي والتنمية الجهوية ،

3/ ضبط برنامج متكامل لمساعدة الأشخاص الطبيعيين و المعنويين المتضررين .

4/ اعتماد إجراءات لمعالجة سوق الشغل.

5/ الترفيع في حجم الدعم للمواد الأساسية و المحروقات حفاظا على مستوى الأسعار في السوق الداخلية .

6/ مراجعة التوازنات المالية المقررة لسنة 2011 والتي ضبطت تقديراتها على أساس جملة من الفرضيات و المؤشرات،

17 مجابهة الانخفاض المتوقع للمداخيل الجبائية نتيجة توقف عديد المؤسسات عن النشاط ،

8/ إقرار مساعدات إضافية للبلديات لتمكينها من القيام بالأعمال الأساسية المنوطة بعهدتها في توقف كلي عن تحقيق الموارد المقررة بموازاناتها .

المحور الثاني :التأثيرات العاجلة :

1/ السياسة المالية الجديدة للدولة:

اعتماد منوال تنمية يراعي خصوصيات كل الجهات
ويضمن توزيع عادل لتدخلات الدولة بما يؤمن
العدالة الاجتماعية ،

2 / اعتماد منوال الميزانية حسب الأهداف:

تطوير التصرف في الميزانية في إطار مشروع
التصرف حسب الأهداف بما يضمن توظيف
الإعتمادات بأكثر فاعلية ونجاعة و شفافية في
التصرف في الأموال العمومية.

3/ دعم دور هياكل الرقابة على النفقات العامة:

عبر قيام الهيكل الرقابي بمتابعة مراحل تنفيذ النفقات بكل استقلالية و تقديم تقاريرها للسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بصفة مباشرة و دورية ونشرها التقارير للعموم .

ممارسة السلطة التشريعية حقها في السؤال و الإستجواب والتحقيق البرلماني و سحب الثقة من الوزير أو من الحكومة كلها عند مناقشة و المصادقة على الميزانية و عند اعتماد حساب الختم النهائي

التحول من مرحلة مراقبة تجاوز الإعتمادات
ومشروعية النفقة إلى تصرف قائم على فاعلية الأداء
وفق مؤشرات تقييمية للنتائج المحققة.

اعتماد تصنيفة جديدة حسب المهمات – البرامج –
بالتوازي مع تصنيفة الميزانية المعتمدة حاليا
والقائمة على الطبيعة الاقتصادية للنفقة

تحديد التوجهات العامة لتطوير النظام المحاسبي بما
يضمن تحقيق مزيد من الوضوح والملاءمة مع
المعايير الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار لواقع
التصرف الحالي للمالية العمومية:

* العدد الهام للمراكز المحاسبية المعنية

* النظم الإعلامية الواجب تطويرها

* نظم الرقابة

الخاتمة

إن ع

عدنا

مع الشكر على حسن الإستماع